



حوار مع نقيب الصحفيين زياد دبار :

سجن ثلاثة صحافيين بسبب أعمال

صحفية سابقة في تاريخ تونس

منذ استقلالها، وما يحدث اليوم

خطير ومقلق ! 5

طوننة الشعب

اللسان المركزي لحزب العمال - سلسلة جديدة - العدد 10 - الخميس 4 جانفي 2024

الذكرى 38 لتأسيس حزب العمال : إقناع الجماهير الواسعة بأن الديمقراطية الشعبية هي بديلها وكسبها إليه



في الوضع العالمي :

النهوض النضالي للطبقة العاملة
والشعوب واحتداد الصراع بين

القوى الإمبريالية 9

في الذكرى 38 للتأسيس :

ذكريات عامل منجمي
واكب تأسيس حزب
العمال 7

بمناسبة السنة الجديدة :

عام مضى وعام أتى وحال
التونسيين يزداد تدهورا

3

افتتاحية

النضال من أجل الحريات في الواجبة

وبهذه الصورة يكون الإطار العام للنظام السياسي "الجديد" قد رسم بهيكله وقوانينه ولن يبقى سوى تنظيم مهزلة انتخابية جديدة لإعلان قيس سعيد حاكما مطلقا للبلاد بعد أن تكون كل الأبواب والنوافذ قد سُدت في وجه انتخابات تتوفر فيها الشروط الدنيا لانتخابات حرة وديمقراطية.

إن هذا الوضع كله من شأنه أن يضع مسألة الدفاع عن الحريات والتصدي للنهج الدكتاتوري لسلطة الانقلاب من بين أولويات القوى الديمقراطية والتقدمية. إن الوقت ليس للرجوع إلى الوراء والتذكير بما كنا نبهنا إليه منذ اللحظة الأولى لانقلاب 25 جويلية 2021، ولكن علينا الآن النظر على الأقل إلى حاضرنا ومستقبلنا كي لا نرتكب أخطاء جديدة من شأنها أن تعرقل تطور المقاومة الديمقراطية التي ما تزال بؤرها موجودة في عدة قطاعات وأن تسهل مهمة الاستبداد الذي يسعى سعيا محمومًا إلى بسط سيطرته على المجتمع.

إن سلطة الانقلاب تعتمد التخويف والترهيب وتستغل تشتت القوى الديمقراطية وتردد فصائل منها وارتباكها للمضي قدما في تكريس مشروعها. إن الوقت الآن لتجميع الصفوف والتضامن والتصدي لكل انتهاك ولكل مظلمة دون حسابات فئوية ودون سقوط في الانتهازية تحت غطاء "التهمة" أو "أخطأ راسي واضرب" فسلطة الانقلاب لا تعرف التهمة وهي ماضية بلا تردد في تصفية الخصوم وتحييدهم ولا يتوقع منها استثناء أحد، ولن يوقفها إلا النضال والمقاومة وهو ما يتطلب الجراءة وتوحيد صفوف القوى الديمقراطية التقدمية.

ونحن إذ نركز في هذا المقام على مسألة الحريات الفردية والعامية فليس ذلك لحرف الاهتمام عن مسائل السيادة الوطنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وعدم إدراجها ضمن أولويات الحركة والحال أنها تتعرض بدورها لانتهاك جسيم كما يؤكد ذلك مضمون ميزانية 2024. ولكن لكون الحريات ومنها حرية التعبير والتنظيم والاجتماع والتظاهر والاحتجاج، هي من الأدوات الهامة التي تمكن العمال والكادحين في المدن والأرياف والمُعطلين عن العمل والنساء والشباب والمثقفين والمبدعين من الدفاع عن سيادة وطنهم وعن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

إن الاستبداد نقيض الحرية، ولكنه ليس ذلك فحسب وإنما هو الإطار السياسي الذي تحقق فيه الأقلية البورجوازية العميلة المحلية وخدمها من كبار بيروقراطي الدولة والدول والشركات الأجنبية مصالحهم. إنهم جميعا يعادون الديمقراطية لما توفره من مساحات حرية للشعب كي يتنظم ويعبر عن رأيه ويتصدى لسياسة التقشف وما تعنيه من وقف للانتدابيات وارتفاع جنوني للأسعار وزيادة في الضرائب وتدهور خطير لخدمات الصحة والتعليم والنقل وترد للمحيط وغيره من ظروف الحياة، وهو ما يجعلهم اليوم يسندون نظام الاستبداد الشعبوي الذي يستعمل الشعارات الديماغوجية للمغالطة.

فلنكن السنة الجديدة سنة النضال من أجل الحفاظ على مكسب الحرية واسترداد ما افتك منه وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ووقف التبعات ضد الإعلاميين والمدونين ونشطاء حركات الاحتجاج الاجتماعية، سنة تجميع الصفوف الديمقراطية التقدمية من أجل استنهاض الحركة الشعبية حول مطالبها الأساسية وخلق شروط التخلف من نظام الاستبداد والقطع نهائيا مع خيارات التبعية والتفكير والتجويج بمختلف ألوانها وتعبيد الطريق نحو بناء تونس جديدة، حرة، ديمقراطية، شعبية.

أفتتحت السنة الجديدة 2024 بإيداع الصحفي زياد الهاني في السجن وهو مهدد بعقوبة تتراوح بين العام والعامين وخطية مالية تصل إلى ألف دينار من أجل كلمة شعبية متداولة ("كازي") قالها في برنامج إذاعي اعتبرتها النيابة العمومية مسيئة إلى وزيرة التجارة.

إن هذا الحدث يقدم إلينا صورة عما يهدد الحريات والحقوق بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من مخاطر جديدة في هذا العام الجديد. لقد كانت السنة المنقضية "حافلة" بالانتهاكات. ويكفي الرجوع إلى التقرير السنوي الذي قدمته الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان في شهر ديسمبر 2023 والتقرير السنوي لنقابة الصحفيين التونسيين وبلاغاتها وتقاريرها الشهرية الأخرى وغيرهما من الهيئات الحقوقية في الداخل والخارج للوقوف عند الكم الهائل من الانتهاكات التي تعرفها بلادنا.

لقد كانت سنة 2023 سنة الاعتقالات السياسية التي طالت جل الأطراف بتهمة "التآمر على أمن الدولة". كما أنها كانت سنة الاعتداءات على الصحفيين والتضييق على حرية العمل الصحفي سواء في الحصول على المعلومة أو حتى في التداول في بعض القضايا (قضية التآمر على أمن الدولة) وإخضاع المؤسسات الإعلامية العمومية بالكامل ومحاصرة المؤسسات الإعلامية الخاصة وترهيبها وملاحقة عديد المدونين.

وكما أن قانون الإرهاب وغسيل الأموال وبعض فصول المجلة الجزائية الموروثة من عهد الاستعمار أو من العهد الدكتاتوري، مثلت سلاحا لتجريم العمل السياسي والسعي إلى إفراغ الساحة من أية معارضة للانقلاب، فقد مثل المرسوم 54 سبب الصيت بل الفاشستي المتعلق بمكافحة الجرائم الإلكترونية سلاحا فتاكا لترهيب كل ناقد أو منتقد لهذا الانقلاب.

وبطبيعة الحال فقد جرى كل هذا في نفس الوقت الذي واصل فيه قيس سعيد تفكيك كل المؤسسات والهيئات النابعة من دستور 2014 وتعويض بعضها بأطر موالية له والتخلي عن البعض الآخر. إن "الهايك" التي ظلت لأشهر في حالة "موت سريري" تم الإجهاز عليها أخيرا بإيقاف جريات القليل من أعضائها المتبقين. وبالطبع كانت مهزلة 24 ديسمبر الانتخابية آخر حلقة من حلقات استكمال الديكور الذي يؤثت به سعيد حكمه الفردي المطلق.

إن كل هذا يجعل من السنة الجديدة التي افتتحتها سلطة الانقلاب بإيداع الصحفي زياد الهاني بالسجن سنة أخرى صعبة في مجال الحريات والحقوق، عدا كونها سنة مفاقمة التبعية والتجويج والتفكير. ولا نغالي في شيء إذا قلنا إنها مرشحة لتكون سنة الإجهاز على كافة المكاسب الديمقراطية التي حققها الشعب التونسي بثورته ضد الدكتاتورية النوفمبرية، سنة استكمال إرساء النظام السياسي الجديد لقيس سعيد، أي نظام الحكم الفردي المطلق، والعودة بالبلاد، بشكل كاريكاتوري شنيع، إلى مربع الدكتاتورية التي تمثل الإطار السياسي للحفاظ في ظرف الأزمة هذا على مصالح الأقلية الكمبودورية وخدمها من كبار بيروقراطي الدولة.

إن اعتقال زياد الهاني هو تحذير لكل الصحفيات والصحفيين ولكل المدونات والمدونين بل لكل المواطنين والمواطنات لما ينتظرهم إذا وصلوا التجرؤ على نقد سعيد وأعوانه من الوزراء وغيرهم. هذا في انتظار تنقيح المرسوم عدد 88 المتعلق بالجمعيات وما سيحتويه، حسب المشروع المسرب، من انتهاك لحرية التنظيم وتكوين الجمعيات.

عام مضى وعام أتى وحال التونسيين يزداد تدهورا

الرسمية أنها بلغت درجة غير مسبوقة فعلا من السوء. يضاف إلى ذلك ندرة المواد الأساسية التي أصبح المواطن يحملها تحت ثيابه بعد أن تدبرها بأضعاف ثمنها وتطبيع التونسيين مع ظاهرة الطوابير أمام المخازن والفضاءات التجارية..، وكلها مظاهر ذكرت شيوخنا وعجائزنا بسنوات الأوبئة والجوائح والحرب.

أما الحديث عن تحسن مداخل وموارد الدولة فلن يصدق أهالي قفصة مثلا الذين يرون بأم أعينهم يوميا تعطل أغلب مصالح شرطة الفسفاط، وأن الفلاحين يعرفون حقيقة موسم الثمر والزيتون والقوارص حيث يفتر الفلاح في منتوجه بأسعار بخسة لتصل إلى المستهلك بأسعار خيالية (لتر زيت الزيتون بـ 25د) والمستفيد الوحيد ليس الفلاح ولا المواطن ولا الدولة بل كمشة مصاصي الدماء المتحكّمين في مسالك التوزيع الرسمي والموازي. كما أن كذبة "ميزانية التعويل على الذات" لن يصدقها إلا مجنون أو مخبول، فكل مطلع، ولو غير مختص، على ميزانية العام الجديد وقانون ماليته يلاحظ دون أي مجهود أنّ باب الموارد يقوم أساسا على الاقتراض الداخلي والخارجي، وأن هذا الأخير في غالبه غير معلوم المصدر، يعني أن "مجلس الدّمي" وضع جداول فارغة بها مبالغ يقع التدبير في شأنها لاحقا وهو أمر لا يعني سوى قمة العتب في تدبير شأن الدولة، وهي خاصة تتواصل في "العهد السعيد" الذي ورثها وحافظ عليها من "العشرية السوداء".

إن شعبنا يودع عاما ويستقبل آخر على وقع أوضاع اجتماعية صعبة للغاية، فالغلاء وتدهور المعيشة توسعت إلى طبقات وفئات واسعة أصبحت متضررة من أزمة مستفحلة زادت الشعبوية تعمقا. كل المؤشرات تتصاعد: في البطالة والبؤس والفاقة والتسول و"الحرق" والجريمة والمخدرات والبيع والطلاق والانقطاع المدرسي والتدهور القيمي والاخلاقي؛ وهذه هي الحصيلة الحقيقية والملموسة والتي يراها الناس لمنظومة الحكم المصرة على الفشل بحكم الارتهان لنفس السياسات والخيارات المتبعة من قبل نفس الطبقات الاجتماعية التي تحكم فعليا البلد.

الأهواء وفردانية التسيير، وهو نظام يستلهم من الأفكار السابقة لـ"مونتسكيو" الذي تحدث عن فصل السلطات وترتيبها ومراقبتها لبعض: مراقبة السلطة التشريعية للسلطتين، ومراقبة السلطة القضائية للسلطتين وخضوع السلطة التنفيذية للسلطتين. لقد عادت ترسانة التشريع في تونس التي أمدت الإنسانية بأقدم دستور، هو دستور قرطاجنة الذي أشاد به "أرسطو"، عادت لتنهل من أفكار الاستبداد الماقبل فاشية التي لم تتجرأ في عديد الحالات على إلغاء الحياة السياسية وحافظت فيها على الأقل على الواجهات.

الوضع الاقتصادي والاجتماعي يكذب حملات التبييض

لقد انتهى العام على إطلاق حملة من أنصار سيادته مفادها أن الدولة حققت نجاحات هامة مثل خلاص نسبة هامة من الديون، ومثل تحسين الميزان التجاري وتراجع نسبة التضخم وتحسن موارد الدولة (الفسفاط، الفلاحة...)، وتبقى المغالطة الكبرى التي لا يخجل الرّبانية من ترديدها وهي أن ميزانية العام الجديد ستكون "ميزانية الاعتماد على الذات". إن الجريمة الكبرى اليوم في بلادنا ليست فقط اضطهاد الشعب وقهره، بل هي أيضا الكذب عليه واحتقار ذكائه. إن مجمل هذه المعطيات خاطئة فما تمّ سداده في العام الجاري هو 80% من خدمات الديون المستوجبة لهذا العام، وهي ديون في أغلبها إن لم تكن كلها كريمة لم يُقدم الحاكم بأمره ولا أنصاره بطرح مهمة التدقيق فيها فضلا عن تجميد سداده، مقابل ترديد شعارات للمغالطة لا غير، فيما لم يعرف الميزان التجاري تحسنا لأن المنطق الذي يقود التصدير والتوريد هو ذاته لم يتغير بل أن الظروف العالمية وغلاء عديد البضائع فضلا عن ندرتها هو الذي حكم تراجع توريدها لا غير. وفي الوقت الذي تردّد الجوقة هذه الادعاءات والإشاعات، تعجز الدولة عن توريد أدوية أساسية فضلا عن قطع غيار هامة ولسع حيوية لسير دواليب عديد المصالح الصناعية والفلاحية.

أما نسبة التضخم فالقاصي والداني يعلم في تونس حقيقة الأسعار وحقيقة المقدرة الشرائية التي تؤكد الأرقام الرسمية وشبه

وشيطنة للسياسة وللعمل السياسي المنظم أكثر مما عاشته في المدة الأخيرة. صحيح أن بلادنا عاشت سابقا أثناء حكم دكتاتورية بورقيبة وبن علي تجرّما للنشاط السياسي والمدني، كما عاشت بعد صعود سعيد إلى قصر قرطاج وصعود راشد الغنوشي إلى قصر باردو ترذيلة عاليا للسياسة والتحرّج من خلال عروض السيرك على الهواء مباشرة والتي نشطها الرّباعي الشعبي ممثلا في "انتلاف الكرامة" و"جماعة نبيل القروي" و"الحزب الدستوري" و"حركة النهضة"، والتي نفرت الأغلبية الساحقة من الشعب من متابعة الشأن العام، وهو ما استغلّه سعيد باقتناص تنامي الغضب لإلغاء الحياة السياسية ومسك كل مفاصل القرار بيده. لقد وصلت الأوضاع السياسية في بلادنا درجة عميقة من التدهور بما يذكر بالأيام العصيبة للدكتاتورية. فترسانة التشريع من الدستور إلى القوانين والأوامر كلها صاغها سيادته لسيادته، ووصل الأمر حدّ إصدار التسميات الجزئية حتى في مصالح إدارية خدمية، كلها تصدر مذيلة بإمضاء رئيس الدولة دون سواه، فيما تشهد الحريات تراجعاً فضيعا مقابل تنامي سطوة عصا الأمن والرقابة وتوظيف القضاء وتدجين الإعلام ووضع اليد على الإدارة.

إن حصيلة العام هي حصيلة تنامي مظاهر الحكم الفردي المطلق والذي لا يمكن فرضه وإعادة بعثه دون مصادرة الحريات ولجم الأقواه، وما هو العام ينهي ساعاته الأخيرة بإيداع الضحفي زياد الهاني السجن على خلفية كلام علق به في وسيلة إعلامية. فيما يتواصل سجن نشطاء وسياسيين ونقابيين ومدونين وغيرهم على خلفية المرسوم 54 الفاشي. إن سجون بلادنا تعجّ اليوم بموقوفين على خلفية آرائهم ومواقفهم وتصريحاتهم وكتاباتهم، وهو الوجه الآخر والشرط الضروري لوضع اليد على البلاد، البلاد التي تستقبل العام الجديد وهي غارقة في الضبابية والعمّة، فلا أحد بإمكانه معرفة أين تتجه السلطة وأين يسير حاكمها. إن النظام القائم ببلادنا اليوم أعادنا، لا إلى ما قبل الجمهورية الحديثة فحسب، بل أصلا إلى ما قبل النظام الملكي المستنير الذي تحدّث عنه "فولتير" والذي يتميز بالاحتكام إلى قوانين عقلانية تتمايز مع

انقضى منذ ساعات عام 2023 ليترك مكانه لعام جديد يرجو التونسيون أن يكون أفضل. لقد مضى عام ثقيل ومُرّ عرف فيه الشعب ما لم يعرفه منذ عقود. فرغم ادعاءات السلطة وأذنانها أن العام المنقضي حقّق مؤشرات للخروج من الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي السيئ (نعم هكذا)، ولم تستح جوقة الرّبانية من ترديد دعايات سخيفة لا معنى لها سوى الانخراط في مزيد الضحك على ذن الشعب وتدمير وعيه وإدراكه وفهمه حتى الحسي والبسيط للأشياء، فرغم ذلك فالوضع غاية في الدقة والسوء.

عام تصاعد الاستبداد

لقد انطلق العام المنقضي بتنظيم مسخرة انتخابية تمثّلت في بعث برلمان صوري أسندت له "الوظيفة التشريعية" التي سيقوم بها صحبة مجلس ثاني انتهى العام الجاري ببعث هيئته الأساسية المسماة "المجلس المحلي" الذي لا يعرف أحد مهامه ولا وظيفته ولا حقوق أعضائه ولا واجباتهم. تمّ "انتخاب" المجلس الأول بنسبة تصويت لم تتجاوز الـ 11.3% وها هو المجلس الأخير "يُنخب" من طرف 11.86%، علما وأن كلا النسبتين تعرّضتا للقدح والتشكيك من قبل عديد الجهات المدنية والحقوقية. إن بعث المجلسين - أو العرفتين - هو استكمال للهيكلة السياسية لنظام الحكم كما يراه ويريده قيس سعيد، وهو نظام أقرب للفوضوية باعتبار قيامه أصلا على فكرة من أخطر ما أنتج الفكر السياسي الاستبدادي وهي فكرة إلغاء "الأجسام الوسيطة" ممثلة في كل أشكال وآليات الانتظام المدني والسياسي والاجتماعي. إن المشروع برمته يقوم على إلغاء الأحزاب والجمعيات والمنظمات النقابية بدعوى أن العلاقة الفضلى بين الحاكم والمحكوم يجب أن تكون مباشرة "مثل العلاقة بين الخالق والمخلوق" كما صرّح قيس سعيد قبل وصوله للحكم.

إن حصيلة عامين ونصف من استفرد سعيد بالحكم ظاهرة وجليّة من جهة تصحير الحياة العامة وسحل كل أشكال الانتظام من أحزاب إلى منظمات ونقابات، لقد تمّ فعليا تكريس فكرة "من تحرّج خان"، إذ لم تشهد بلادنا ترذيلة

في ذكرى التأسيس :

حزب العمال يستعدّ لما هو قادم

الجماهير الشعبية من عمال وفلاحين وشغيلة وشباب ونساء ومنتقنين ومبدعين بضرورة التخلص من النظام الرجعي القديم المهترئ باعتباره عقبة جديّة أمام إمكانية تحسين أوضاعه المعيشيّة وضمان حرّيته وكرامته وسيادته الوطنيّة، واستعداده العملي للنضال من أجل التغيير المنشود. وفي هذا السياق فإنّ القوى الثورية وفي مقدمتها حزب العمال مطالبة برفع المعنويات والتأكيد على مخاطر المشروع القائم والدعاية الواسعة والمكثّفة من أجل الإقناع بالبرنامج البديل - برنامج الديمقراطية الشعبيّة - وأهمية ضرورة الانخراط في تحقيقه على أرض الواقع باعتباره أداة الإنقاذ الحقيقيّة.

وفي هذا الإطار فإنّ القوى الثورية مطالبة بمعالجة حالة الجزر وتراجع المعنويات السائدة حاليا والعمل وفق مخطّط مدروس على استرجاع الثقة في النضال والمراكمة على طريق ذلك عبر تكتيكات مرّنة من شأنها إعادة الاعتبار للنضال الميداني والاحتجاج السلمي المدني المنظم كأحد أدوات التغيير قبل استتباب الأمر نهائيا للقوى الرجعية المدعومة من جهات داخلية وخارجية.

• الشرط الثاني ذاتي وفي علاقة جدليّة بالأوّل ويتمثّل في تطوير قدرات الحزب ومنظّماته المختلفة وإعدادها فكريا وسياسيا وعمليا حتى تكثّف من أنشطتها وتتمكّن من كسر الحواجز المختلفة التي تحول دون الانغراس والقدرة على تعبئة أوسع الجماهير صاحبة المصلحة في التغيير.

إنّ هياكل ومنظّمات نشيطة وفاعلة ومستوعبة جيّدا لبرنامج الديمقراطية الشعبيّة وللمشروع ككل، ومدركة للحالة التي عليها جماهير العمال والشباب والنساء وعموم الشعب ولمزاجها العام وقادرة على الجدل والإقناع والاستقطاب والتنظيم، يمكنها أن تلعب دورا هاما وأساسيا في إنضاج ظروف التغيير المنشود الذي يخدم مصالح وتطلّعات الأغلبية الشعبيّة.

إنّ التطوير الفكري والسياسي للحزب وصقل الكوادر وتوسيع صفوفه بخبرة العناصر العماليّة والشعبية والشبابية والنسائية المستعدّة للنضال - وهو أمر ممكن رغم صعوبة الظروف الموضوعية - من شأنه أن يهيئّه للعب الأدوار الأولى في استقطاب أوسع الفئات والفعاليات والنخب المستعدّة للنضال من أجل التغيير والتقدّم. أمّا البقاء على الرّبوّة والاكتفاء بالتعبير عن المواقف من مختلف القضايا مهما كانت صائبة فلا يقدم ولا يؤخّر.

المطلوب إقناع الجماهير الواسعة بأنّ الديمقراطية الشعبيّة هي بديلها وهي المعالجة الحقيقيّة لمأساتها وقهرها الطبقي وتمتصّ دماء شغيلتها.

فإلى العمل الجاد وربط الماضي - ماضي التأسيس المشرق، عنوان الوحدة والثبات على المبادئ - بالحاضر، رغم الصعوبات والتعقيدات التي فرضتها الثورة المضادة، من أجل إحداث نقلة نوعيّة على كل الأصعدة. إنّها مهمّة كل الثوريين، وحتما ستنتصر إرادة التغيير.

الوطنية وبناء اقتصادي وطني منتج للثروة وذو قدرة تشغيليّة عالية تسمح بالتقدّم والرّقي والاستقرار الاجتماعي باستقلالية تامّة عن القوى الاستعمارية والرجعية التي يصبح التعامل معها محكوما بالمصالح المشتركة دون إخضاع أو إملاءات مثلما هو حاصل اليوم. لقد أكّدت التجربة الملموسة أنّ الارتهان للقوى الاستعمارية والخضوع لإملاءات مؤسساتها وشركاتها العملاقة يتنافى مع أيّ إمكانية للنهوض والتقدم والازدهار وأنّ الحلّ الحقيقي هو في التخلص من عبء التبعية المدمّرة وليس في البحث عن تسويات وصفقات معها.

لقد تطلب انتصار الرأسمالية على النظام الإقطاعي وتثبيتها كمنظومة جديدة مئات السنين من الصّراع الدموي الميداني والفكري والسياسي... وبالتالي فإنّ سقوط الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية وغيرها لا يعني سقوط هذه المنظومة نهائيا بل هو فقط فشل مؤقت لبعض التجارب له أسبابه الذاتية والموضوعية؛ فالبديل الاشتراكي مازال فتيا وحيويا وقادرا على الحياة من أجل إنقاذ البشريّة من الدمار والاستغلال والحنيف الاجتماعي والقهر الطبقي الذي تسلّطه الرأسمالية في طورها الامبريالي على شعوب العالم وأممه.

المطلوب إقناع الجماهير الواسعة

بأنّ الديمقراطية الشعبيّة هي

بديلها وهي المعالجة الحقيقيّة

لمأساتها وقهرها الطبقي وفقرها

وتبعييتها للقوى الاستعمارية التي

تنهب ثرواتها وتمتصّ دماء

شغيلتها

شروط لا بد من توفيرها

إنّ حزب العمال مؤتمن سياسيا وفكريا وعمليا على التغيير الجذري وهو ما تعهد به منذ التأسيس، وهو مطالب بالتقدّم بصورة ملموسة على طريق إنجاز هذا الهدف، وعليه بالتالي تخطي كل العراقيل الذاتية والموضوعية وتوفير الشروط الصّورية لهذا التغيير عبر الثورة الشعبيّة. هناك شرطان أساسيان لإنجاز هذه المهمّة:

• الشرط الأوّل موضوعي ويتمثّل في وعي وقناعة

يحيي الشيوعيون والشيوعيات والتقدّميون والتقدميات في تونس يوم 3 جانفي 2024 الذكرى 38 لتأسيس حزب العمال في ظلّ تراجع ملحوظ للزخم الثوري النضالي الذي عرفته العشريّة الأخيرة كرد فعل ضد سياسات التبعية والتفكير والتهميش والاستغلال والفساد، وفي ظلّ تفوّق مؤقّت للثورة المضادّة بقيادة الشعبوية التي نجحت في تصفية الحساب مع المنظومات الرجعية التي استولت على الحكم بعد 2011 بدعم من القوى الاستعمارية والإقليمية الباحثة عن تأمين وتثبيت مصالحها الاستراتيجية في تونس، وتقدمت (الثورة المضادّة) أشواط هامة على طريق التأسيس للبناء القاعدي الشعبي الاستبدادي.

ثمانية وثلاثون سنة من النضال والتضحيات والانتصارات بدءاً بالدور المحوري للحزب في النضال ضد الدكتاتورية الذي توجّ بثورة 17 ديسمبر - 14 جانفي وانتهاء بالفضح المبكر للمشروع الشعبي الرجعي ومخاطره على الشعب والبلاد، مروراً بالنضال المستميت مع عمال وشباب ونساء تونس ومع القوى الديمقراطية والتقدمية من أجل استكمال مهام الثورة.

لقد لعب حزب العمال دورا هاما في استقرار الواقع الموضوعي وفضح الخيارات اللاشعبية واللاوطنية لمختلف المنظومات التي مرّت على حكم تونس وضبط الحلول البديلة المباشرة والمرجّلية مع العمل الدائم على توسيع جبهة القوى المناضلة من أجل التغيير والتقدّم. ونجح أحيانا وفشل أحيانا أخرى. والمسيرة مستمرة بلا هوادة من أجل تصحيح الهنات ومكانم الضعف، والبناء على ما هو إيجابي في هذه التجربة الطويلة الثريّة بالدروس والعبر.

مكانم قوّة لا بدّ من دعمها

إن مصدر قوّة وصلابة وتماسك حزب العمال وتفوّقه الفكري والسياسي في الساحة الوطنية تعود إلى وحدة مناضليه حول خطّ الحزب وبديله الوطني الديمقراطي الشعبي ذي الأفق الاشتراكي الذي يناضل من أجل تحقيقه باعتباره الحلّ الذي يخدم مصالح الطبقة العاملة وعموم الشعب ويستثني فقط الأقلية البورجوازية العميلة. هذه الوحدة تستند إلى أسس فكرية وسياسية وتنظيمية ومحكومة بالصراع الديمقراطي، أي بقانون الأغلبية والأقلية. فهي في الجوهر وحدة طوعية ديمقراطية تفرض بطبيعة الحال وحدة الممارسة الميدانية، أي أن كل الحزب بعد النقاش الحرّ والعميق وصراع الأفكار والمشاريع ينخرط ككلّ موحد في تنفيذ وإنجاز ما هو متفق بشأنه.

إنّ البديل الوطني الديمقراطي الشعبي ذي الأفق الاشتراكي لم يشخّ ولم يتجاوز الواقع مثلما يرى البعض، بل هو مشروع فتّي وفي حالة صعود وتقدّم وهو الحلّ الجذري الوحيد الممكن لقضايا الشعب والبلاد لأنه يراسنائه يمكن وضع حدّ لهيمنة الاستعمارية الجديدة على بلادنا وتحقيق الاستقلال الكامل والفعلي لتونس وتمكين الطبقات والفئات الشعبيّة الكادحة والمضطهدة من السيادة على الثروات

زياد دبار نقيب الصحفيين التونسيين في حوار مع "صوت الشعب":

سجن ثلاثة صحافيين بسبب أعمال صحفية سابقة في تاريخ تونس منذ استقلالها، وما يحدث اليوم خطير ومقلق!



عقدت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين اجتماعاً عاماً بمنظوريها يوم الأربعاء 3 جانفي 2024 بمقرها للتباحث حول أهم الخطوات النضالية القادمة التي ستتخذها النقابة من أجل إطلاق سراح الصحفيين زياد الهاني وخليفة القاسمي والصحفية شذى الحاج مبارك، إضافة للدفاع عن الحقوق والحريات. وحول ما يعيشه القطاع والصحافيون اليوم، التقت "صوت الشعب" زياد دبار نقيب الصحفيين التونسيين وأجرت معه الحوار التالي:

والتخبط في التكيف والتي تحيل إلى وجود تعليمات واضحة بإيقافه.

مع بداية 2024، يتواصل مسلسل إيقاف وسجن الصحفيين، ماهو تعليقكم؟

نحن نعيش اليوم في سابقة لم تحدث في تاريخ الجمهورية التونسية منذ استقلالها. فالיום وفي سياق إحياء ذكرى الثورة يقبع في السجون 3 صحفيين. وبالنظر في القضايا الثلاثة المحال فيها زملائنا نستخلص أن الحديث عن حرية التعبير قد أصبح عبثاً ومن العدم، باعتبار أن صحفيين اثنين قد تمت إحالتهم بسبب قضايا إرهابية (خليفة القاسمي وشذى الحاج مبارك) وقضية بموجب مجلة الاتصالات (زياد الهاني).

أيضا نعيش اليوم في ظل تطبيق لقوانين النظام الأسبق (بن علي) من طرف القضاء من جهة وفي ظل خطاب رسمي للدولة ممثلاً في رئيس الجمهورية الذي يتحدث من خلاله عن الثورة والحريات من جهة أخرى حتى أصبح خطاب الدولة اليوم في اتجاه وممارستها في اتجاه آخر. وأصبح من المقلق اليوم، خاصة في قضية الزميل زياد الهاني، المتعلقة بنقده لوزيرة التجارة في برنامج إذاعي وسرعة الإجراءات

بالعودة إلى إيقاف الصحفي زياد الهاني، كيف تعلقون على الإجراءات التي انتهت بإيقافه؟

شكلاً، أصبحت لدينا قناعة بأن التعامل مع العدالة التونسية قد أصبح كمزعة خاصة، بالأساس يتم التسريع بالإجراءات كلما تعلقت بالقضايا المرفوعة من جانب مسؤول أو وزير، وفي المقابل وكلما تعلق الأمر بقضايا مرفوعة من جانب مواطن أو

الصحافي لا يمثل خطراً على الدولة حتى يتطلب الأمر الاحتفاظ به

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين تظل الشكاية في رفوف الانتظار ولا نجد تفاعلاً إيجابياً بشأنها من جانب العدالة. وبخصوص ملف زميلنا زياد الهاني في ظرف 48 ساعة الأولى والتمديد بنفس المدة قد حصلت لخبطة في تكيف التهمة، ثم الاحتفاظ به إلى غاية يوم 10 جانفي الجاري، والحال أن الصحفي لا يمثل خطراً على الدولة حتى يتطلب الأمر الاحتفاظ به. وهنا أنوه أن هناك نية للتشقي من زميلنا باعتبار أن مجمل القضايا التي حدثت في نفس فترة إيقافه قد تم تعيين جلسة لها مباشرة بعد عطلة السنة الإدارية.

ونحن نحمل المسؤولية للمنظمة الحاكمة التي نسفت المراسيم المنظمة للقطاع (المرسومين 115 و116) مقابل سرعتها في الإحالة وفقاً لقوانين أخرى (المرسوم 54 ومجلة الاتصالات...)، وهو ما يحيلنا بأن أجهزة الدولة اليوم لها إرادة لوأد المراسيم المنظمة للمهنة مقابل تطبيق قوانين زجرية لا تليق بالديمقراطية وتونس اليوم.

المرسوم 54 لا يليق بتونس وتاريخها وثورتها

بخصوص المرسوم 54، ماهي الإجراءات التي ستعتمدها النقابة من أجل إسقاطه؟

ظاهرياً كانت الغاية من هذا المرسوم عند إصداره هي مكافحة الجرائم الإلكترونية. إلا أن الواقع أثبت أنه لم يطبق إلا في قضايا الرأي. إن هذا المرسوم وفي فصله 24 و25 ينسف ما تحقق من حرية منذ الثورة. فمنذ صدوره أجمعت كل القوى

«

السياسية والمدنية والمنظمات على خطورته. ولهذا أقرت النقابة منذ مؤتمرها الأخير (توصيات المؤتمر) التوجه إلى البرلمان من أجل الضغط على تنقيحها أو إسقاطها. فنحن نعتبره مرسوما لا يليق بالجمهورية التونسية وتاريخها وثورتها التي نحيي اليوم الذكرى 13 من اندلاعها والتي رفعت شعار "شغل حرية كرامة وطنية".

وما نعيشه اليوم هو ضرب لهذه الحرية من خلال الزج في السجن بثلاثة من الصحفيين بسبب أعمال صحفية، ونعتبر ما يحدث اليوم خطير ومقلق جدا في ظل صمت أجهزة الدولة على جميع الأصعدة خاصة على مستوى مستقبل الحريات.

بالعودة إلى واقع القطاع ووضع الحريات اليوم بعد 13 عاما من اندلاع الثورة. كيف تقيم النقابة ذلك؟ وما هو المطلوب اليوم؟

إنّ الوضع اليوم أصبح مقلقا ومخيف جدا. وذلك لسببين إثنين. أولا على مستوى التشريعات، هناك نزعة من الدولة ومن السلطة الحالية نحو إصدار قوانين زجرية وردعية، على غرار المرسوم 54 الذي لا يطبق إلا ضدّ المعارضين باستثناء حالة وحيدة. أيضا هناك المجلة

الجزائرية ومجلة الاتصالات التي يُحال وفقها الصحفيون مقابل عدم الإحالة وفقا للمرسوم المنظم للقطاع.

ثانيا، وعلى مستوى الممارسة، نجد اليوم صعوبة كبيرة في النفاذ إلى المعلومة، ومناخ عام مبني على تخويف الصحفيين والسجن والملاحقة القضائية والترهيب داخل المؤسسات الإعلامية وهو ما عاينته النقابة سواء عبر الاتصالات المباشرة بمنظورها أو عن طريق وحدة رصد الانتهاكات بمركز السلامة المهنية. وفقا لكل هذا، نحن اليوم نتساءل عن الرسالة التي تؤدّ السلطة الحالية وأجهزة الدولة إيصالها.

مستقبل وسائل الإعلام والقطاع محدد لمستقبل

الوطن

هل وجدت النقابة تفاعلا من جانب السلطة اليوم؟

في ظرف ثلاثة أشهر. تقدّمت النقابة بمبادرات تخصّ بعض الملفات. ونحن اليوم نريد حوارا جدّيا مع السلطة حول الحريات وإصلاح واقع الإعلام ومستقبله. فنحن نعتبر أنّ مستقبل وسائل الإعلام والقطاع محدّد لمستقبل الوطن. لكن ما نلاحظه اليوم أنّ المشاكل تتراكم إضافة إلى الموت السريري للهيئة التعديلية (الهايكا) ومجلس صحافة يحاول جاهدا تأكيد وجوده.

نحن اليوم في النقابة نحمل رؤية لبلادنا وإصلاح الإعلام باعتبار دورنا الرئيسي إضافة إلى دورنا في الدفاع عن تحسين الوضعيات الاقتصادية والاجتماعية لمنظورينا خاصة وأنّ قطاعنا اليوم قد أصبح قطاعا منكوبا (ظرد، عدم احترام القوانين الشغلية...) إضافة لذلك نجد اليوم أنّ الاتفاقية المشتركة لم تنشر في الرائد الرسمي رغم صدور قرار قضائي بخصوص النشر، وهنا أحمل وزير الشؤون الاجتماعية ورئيس الحكومة وكلّ من يعطل ذلك مسؤولية تجويع الصحفيين.

بخصوص الإعلام المصادر وبالنظر إلى القرارات المتعلقة بإذاعة شمس اف ام، ماهي رؤية النقابة لهذا الملف؟

ما نأسف عليه اليوم أنّ مشاكل الإعلام تمّ تلخيصها في راتب. ونحن نرى أنّ قطاع الإعلام يتطلّب إصلاحا حقيقيا حتى تكون لدينا صحافة جادة وسلطة مضادة لجميع السلط. ولدينا رؤية خاصة ورثناها بعد الثورة وملتزمون بالدفاع عنها لأنها مشروعنا لوطننا.

ماهي رسالتكم إلى منظوريكم؟

رسالتنا إلى عموم زميلاتنا وزملائنا هي أنّ معركة حرية التعبير وإصلاح الإعلام والدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تفتكّ ولا تُهدى. ونحن ملتزمون بالدفاع عن كل هذا.

أما رسالتنا إلى السلطة السياسية الحالية هو أنّ التاريخ قد أثبت أنّ كلّ سلطة كانت لديها نزعة نحو تكميم الأفواه وسجن الصحفيين لن تنجح. فالوطن لا يُبنى بالأحقاد والتشكيل بل عبر حوار مجتمعي وقبول الرأي المخالف والحقّ في نقد السلطة.

ميزانية 2024: ميزانية تقشّف ومجبي وتداين

بقلم محمد الميزوري

وهكذا نستنتج في الأخير أن الإجراء والمستهلكون عموما يتحملون حوالي 70 بالمائة من الجباية مباشرة وغير مباشرة لتمويل ميزانية الدولة.

ميزانية تداين

لتغطية نفقات ميزانية الدولة لسنة 2024 برمجت حكومة سعيد مبلغ 28.708 م.د. الذي يمثل أكبر نسبة اقتراض عرفتها ميزانيات البلاد حيث بلغت نسبة 36 بالمائة من ميزانية 2024 منها 16.445 م.د. ديون خارجية و12.263 م.د. ديون داخلية. مع العلم أنّ مبلغ 10.645 م.د. من القروض الخارجية بقي مجهول المصدر ويمثل عجزا مسبقا في ميزانية 2024 ويبقى الحصول عليه غير مضمون.

أما ميزانية الاستثمار والمقدرة بحوالي 5.274 م.د.، جزء منها قروض وجزء آخر مشاريع متواصلة يعود بعضها لسنوات سابقة. في الخلاصة فإن ميزانية الدولة لسنة 2024 لا تختلف في شيء عن الميزانيات السابقة لسنوات الفشل بعد الثورة وقبلها ولن تساهم في حلّ المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها شعبنا ضحية السياسات الفاشلة بل ستعمق أزمته وسوف تفرق البلاد في المديونية التي ستحملها أجيال المستقبل.

إن بلادنا في حاجة إلى منوال تنموي جديد يقطع مع الماضي تلعب فيه الدولة دورا أساسيا عبر الاعتماد على الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية وخاصة منها الفلاحة والصناعة، ولن يتم هذا إلا في ظل حكومة ثورية وبرنامج وطني ديمقراطي تلتفّ حوله القوى الشعبية والديمقراطية المتضررة من الأزمة، وهذا يتطلّب توحيد كلّ القوى التقدمية والديمقراطية حول برنامج حدّ أدنى وطني ديمقراطي.

الديمقراطية الشعبية هي الحل.

والتعليم والصحة والمالية والفلاحة والثقافة والشباب والرياضة والمرأة.

ميزانية مجبي

كان للشعب التونسي تاريخ مع المجبي، حيث قام بثورة سنة 1864 بقيادة علي بن غدام رفضا لمضاعفة المجبي من 36 ريالا إلى 72 ريالا من قبل الصادق باي الذي أغرق البلاد في المديونية ومكّن فرنسا الاستعمارية من فرض اتفاقية باربو 1881 التي خوّلت لها احتلال البلاد.

يقدر المبلغ الجملي للجبابة في ميزانية 2024 بـ44.050 م.د. تمثل حوالي 56.5 بالمائة من المبلغ الجملي للميزانية وتنقسم إلى جبابة مباشرة وجبابة غير مباشرة.

قدرت الجبابة المباشرة بـ18.157 م.د. يساهم فيها الأجراء بـ12.383 م.د. وتساهم المؤسسات الخاصة بـ5.774 م.د.، وهذا يعني أنّ أصحاب رأس المال الذين يملكون حوالي 90 بالمائة من ثروات البلاد يساهمون بأقل من نصف مساهمة الأجراء الذين لا يملكون من ثروات البلاد إلا حوالي 10 بالمائة.

أما الجبابة غير المباشرة فتبلغ قيمتها 25.893 م.د. وتتكون أساسا من الأداء على القيمة المضافة ومعالم الأداء على الاستهلاك والمعالم على تسجيل العقود والطابع الجبائي والخطايا، الخ.

وللتوضيح فإن أغلب مبالغ الجبابة الغير المباشرة يتحملها المواطن المستهلك الأخير عبر كل ما يشتريه من عقارات وتجهيزات وخدمات ومواد تنظيف وملابس وكهرباء وماء، أما الشركات الخاصة الخاضعة للنظام الحقيقي فإنها لا تتحمل هذه الاداءات بل تفوترتها وتستخلصها من المستهلك، وفي النهاية فهي تمثل وسيطا بين المستهلك والدولة في جميع الأداء على القيمة المضافة وتحويلها إلى الدولة.

حُدثت ميزانية 2024 بـ77.868 م.د. مقسمة كما يلي : مداخيل جبائية 44.050 م.د.، مداخيل غير جبائية 4.760 م.د.، هبات 350 م.د. وقروض 28.708 م.د.

تعبّر ميزانية الدولة عن سياسة السلطة التنفيذية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، فإما أن تكون في خدمة الاقتصاد (صناعة وفلاحة وخدمات) فإنجاز مشاريع كبرى منتجة للثروة ومشغلة لليد العاملة وتكون لها نسب نموّ برقمين تنعكس إيجابيا على المستوى الاجتماعي بتوفير الحياة الكريمة للمواطنين، أو أنها تعجز عن بعث مشاريع استثمار كبرى فتكون نسب النموّ سلبية أو في حدود ضعيفة لن تضيف للحياة الاجتماعية إلا مزيدا من البطالة والفقر والتهميش وغلاء الأسعار.

تتنزل ميزانية 2024 في المستوى الأخير للأسباب التالية :

ميزانية تقشّف

لن توفر ميزانية 2024 مواطن شغل لآلاف الشباب المعطل عن العمل خاصة منهم الشباب المتخرج من الجامعة أو المنقطع عن التعليم المقدر 100 ألف سنويا. فقد عملت حكومة سعيد على تجميد أجور الموظفين في ظروف تشهد ارتفاعا مشطاً للأسعار وأقرت عدم خلاص الساعات الإضافية وتعويضها برخص عمل والتحكم في نسب الترقّيات السنوية بأن لا تتجاوز 20 بالمائة باستثناء الأسلاك التي تُضبط نسب ترقّيتها في نصوصها الخاصة، وتعويض الشغورات المسجلة خلال السنة بالتنقل الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، إضافة لذلك سهّلت خروج الموظفين عبر التقاعد المبكر أو عبر تمكين بعض الموظفين من عطلة لبعث مشاريع مقابل منحة إلى حين بلوغهم سن التقاعد. كما حرصت باب الانتداب في الوظيفة العمومية في حدود 13.586 انتداب موزعة بين الأمن والدفاع

ذكريات عامل منجمي واكب تأسيس حزب العمال

تصدير

أنا الآن تجاوزت السبعين من العمر. عشت عاملاً منجمياً ذا مستوى تعليمي محدود. لم أُولي أهمية لذكرياتي. وها أنا اليوم بخلوها ومرّها، مخافة أن يلتهمها الزهايمر الذي بدأ يفعل فعله. أنقل لكم بعضها وربما أنسى بعض الجزئيات أو تختلط عليّ بعض التواريخ فأعذروني.

البحث عن الطريق

الحلقة العمالية

عام 1975 أسسنا حلقة مستقلة من عمال المنجم ذات ميولات يسارية. وكنا أحيانا حين نرى ضرورة مدّ العمال بمنشور تحريضي أو توعوي ننسخه يدوياً ويأخذ كل منا بعض النسخ ويختار بعناية بعض العمال ويمدّهم بالمنشور للاطلاع وإرجاعه. ولم يخب ظننا، فأغلب من إطلع استحسن ذلك، ولم نر أي تصرف معادٍ رغم أن هناك من أصابه الخوف. لم يدم عملنا المعزول طويلاً فسرعان ما انتظمنا مع "منظمة العامل التونسي".

رفاق الدرب

هم عمال مناجم شباب جمعنا حلقة مستقلة يسارية أقرب للشيوعية؛ كنا كثيرا ما نتمتع بالاستماع للشيخ إمام ومظفر النواب وأدم فتحي وأخبار إذاعة "تيرانا"، وقد قررنا الالتحاق بأي تنظيم نجد فيه أفكارنا المتواضعة. حلّ بمدينتنا مدرس اسمه "السعيد" أصيل مدينة توزر ينتمي لمنظمة العامل التونسي "الخط الثوري" وبالنقاش معه التحقنا بالعامل التونسي. ثم عايشنا تأسيس حزب العمال ومازلنا ناشطين صلبه. وإلى اليوم أربعة منا أصغرنا عمره حوالي 65 عام مازلنا نشط صلب حزب العمال. قد يتقلص مردودنا جزاء الشيخوخة وأمراضها المتأني أغلبها من العمل لسنوات طويلة بالمنجم، لكن رغم ذلك سنواصل المشوار إلى النهاية. تحية إلى رفاقي الشيوخ المنجمين المتقاعدين، أتمنى لهم دوام الصحة وطول العمر.

محاولة التوسع: تكوين خلية عمالية بحي السوالمية

تكوّنت من 4 عمال مناجم وطلّاب. العمال هم المرحوم محمد بن علي الشطيلي والمرحوم محمد بن رحمان وأحمد بن علي مبارك وبكار براهيمية والطلّاب أحمد بن عثمان. اجتمعت عديد المرات وتوقّف نشاطها. الجميل أنه بقيت تجمعا علاقة صداقة متينة خاصة بين العمال الأربعة، أما الطالب فقد هاجر إلى سوريا للدراسة أوائل الثمانينات وعند رجوعه إلى تونس عمل كأستاذ وتقاعد مؤخرًا.

رحلة عمر

عايشنا تأسيس حزب العمال وساهمنا في نقاش عديد الوثائق توجت النقاشات في كل الجهات بتأسيسه سنة 1985 وأعلن عن تأسيسه للعلن يوم 3 جانفي 1986. واليوم ونحن في هذه المرحلة من عمري لو رجعت بي الأيام إلى تلك الحقبة لاخترت مجددا دون تردّد الانخراط في حزب العمال. عاش حزب العمال وفضيله الشبابي اتحاد الشباب الشيوعي.

الكنز

كنا بصدد دراسة عديد الوثائق منها المرتبطة بتأسيس الحزب حفرت عميقاً في ساحة المنزل وردمت جرة حوالي 30 صنتمترا تحت الأرض أغلق فتحتها بعناية، كنت أخفي وأسحب منها الوثائق عند الحاجة وأمّوه المكان جيّداً بحيث يصعب اكتشافه. بعد حوالي 3 سنوات تقريباً غيرت المخبأ وبسطت طبقة من الإسمنت فوق الجرة بغرض البناء. عزّ عليّ سحبها فتركها مكانها ولاحقاً



المدينة.

8 ماي 2019

الذكرى 32 لاستشهاد الرفيق نبيل بركاتي

اعتقلوك رفيقي على إثر توزيعك لبيان حزب العمال الشيوعي "الصراع الدستوري الإخواني لا مصلحة للشعب فيه" تعرّضت لأبشع أنواع التعذيب وبقيت صامداً شامخاً في وجه الجلاد إلى آخر نبض في عروقه قدمت حياتك دون تردّد حماية لرفاقتك. لما ينسوا من اقتلاع أي معلومة منك اغتالوك رفيقي. وصلني الخبر المؤلم وكنا قد وزعنا نفس البيان بأتم العرائس.. حزنت كثيراً رفيقي.. خبر استشهادك زلني ثباتاً على مواصلة المشوار، وقد عاهدتك يومها أن أحافظ وأدافع على المبادئ النبيلة التي استشهدت من أجلها وها أنا ذا رفيقي بعد مرور 32 عام على استشهادك ما زلت على العهد وأعاهدك مجدداً أن أوصل مع الرفاق إلى الأبد

حزب العمال في المناجم 1990-1991

لحزب العمال خلايا من عمال المناجم بكل من الزديف وأم العرائس والمتلوي. اختير ثلاثة رفاق: واحد من كل منجم لتكون خلية اليسار النقابي والتنسيق عند الضرورة لنضالات مشتركة. كانت وسيلتي لحضور الاجتماعات الدورية بالزديف والمتلوي هي دراجتي النارية (peugeot) رفيقي من الزديف كهربائي بالداموس ونقل بنفس الخطة بمغسلة "كاف الدور" مع بعض الترقّيات. وتسيّبت لي النقابة الأساسية والإدارة في نقلة لمغسلة "كاف الدور" للتخلص من "مشاغب". كان أرب الحزب يصل إلى الزديف ومنها يسلمه لي رفيقي بمغسلة "كاف الدور". قضيت قرابة السنة كإداري، ثم نُقلت الإدارة إلى المتلوي.. اشتغلت عدة أشهر وعُدت مجدداً إلى أم العرائس.

قلت لإبني ورفيقي رشيد: في هذا المكان توجد جرة فارغة إذا رمت يوماً ترميم البيت ووجدتموها لا تفرحوا، فهي ليست كنزاً بل مخبأ سري التجأنا إليه في ظلّ القمع وانعدام الحريات".

الغاز

كان بطش وتنكيل البوليس بالمعارضين على أشده. وحرصاً على سلامة رفاقي وخوفي عليهم اضطرني إلى استنباط حروف أبجدية عبارة على أشكال ورموز وأرقام. وبعد جهد حفظتها جيّداً وصرت أكتب بها بسهولة كلما احتجت لكتابة اسم رفيق أو عنوان أو رقم هاتف.

"الفيتناميان"

أواخر ثمانينات القرن الماضي بعد تأسيس حزب العمال تحسّنت طريقة كتابة المنشورات لدى الخلية العمالية بأتم العرائس؛ فبعد أن كانت عند الضرورة تنسخ يدوياً أصبحت تدبّع في طباعة منشوراتها محلياً بواسطة آلة طباعة يدوية (فيتناميان: vietnamienne)، وهي عبارة عن إطار خشبي صغير يشبه إطار نافذة حوالي 60 على 40 صنم تُثبّت عليه قطعة قماش من الحرير بعد كل طباعة تنزع قطعة القماش ويرمى الإطار مع ألواح وأخشاب في زاوية مهملّة من ساحة المنزل مع عديد الأغراض المنتهية الصلوحية.

أم العرائس 7 نوفمبر 1987

يومها انقلب الجنرال الفاشي بن علي على ولي نعمته بورقيبة واستولى على السلطة. ليلا اجتمعت خلية حزب العمال الشيوعي بأتم العرائس وصغنا بياناً بيّنا فيه أنه لا شيء سيتغير مع الرئيس الجديد، إنه امتداد لما سبق.. سنتواصل نفس سياسات حزب الدستور تحت مسميات ووجوه جديدة. صباح يوم 8 نوفمبر طبعنا البيان على آلة طباعة يدوية، وليلاً وزعناه وسط شوارع وأزقة

الشعب الصّامد والمقاومة الباسلة



شارف العدوان الإجرامي الهجمي على طي شهره الثالث وآلة التدمير والقتل الصهيونية مُمّعة كما لم يحدث في تاريخ البشرية المعاصر في ارتكاب أشنع الفظاعات دون أدنى إهتمام للقانون الدولي والقانون الإنساني.

فالدولة الصهيونية وضعت كل إمكاناتها الحربية والبشرية بهدف الانتقام والتأر من شعب "غزة" ومقاومته التي وجدت الجرأة والشجاعة فجر 7 أكتوبر لنقل الصراع الفلسطيني ضد دولة الاحتلال الاستيطاني العنصري إلى دائرة جذ متقدمة نحو التحرير النهائي، بما يعنيه من إزالة فعلية لكابوس الكيان. اندفاعه الأخير نحو "هولوكوست" هذا العصر تتم بوتائر تجاوزت كل الحدود والأعراف، فجميع مقومات الحياة بـ"غزة" أضحت أهدافا للتدمير والقصف البري والجوي والبحري. فمساحة "غزة" التي لا تتجاوز 364 كم² أمطرها العدو الصهيوني بأكثر من 65 ألف طن من المتفجرات، وهو ما يفوق حجم الجرم التي أنزلتها الولايات المتحدة الأمريكية على "أفغانستان" مدة 3 سنوات.

آلة الاحتلال بمشاركة أمريكية وغربية سخرت كل أسلحة الدمار والفتك كما لم يحدث لتكون ثمارها حتى اليوم الـ88 من العدوان حوالي 5% من أهل القطاع موزعين بين 22 ألف شهيد و57 ألف جريح، يمثل الأطفال والنساء غالبية الساحة التي تجاوزت 70%.

آلة البطش، ضمن عمل ممنهج، قصفت المشافي والمدارس ودور العبادة (مساجد وكنائس) ومقرات اللجوء التابعة للأونروا وجميع الهيئات الدولية. لم يسلم من القتل لا الصغار ولا الكبار، فالكّل، وفق منطق الانتقام، أهداف عسكرية كان ضحيتها 160 صحافيا وأكثر من 340 طبيبا وإطارا صحيا زيادة عن حوالي 145 من العاملين في الجهاز المدني.

لم تترك دولة الاحتلال جريمة إلا وأقدمت عليها بصلف لا حدود له وبغضاً كامل، مادي وسياسي وإعلامي

والفظاعات. وتكفي الإشارة إلى بقاء حوالي 800 ألف في شمال القطاع دون مساكن وماء وغذاء وأدنى الخدمات الصحية.

تحت القصف الهجمي وفي العراء يقبل "شعب غزة" بفخر كبير ودون تذمر لعب دور الحاضنة الصلبة للمقاومة المسلحة التي أكدت كل أيام العدوان بأسها وعلق يديها في ساحة الميدان ذلك أن كلفة حرب الإبادة الجماعية كانت ثقيلة على دولة الاحتلال وهي فاتورة شملت جميع المجالات الاقتصادية والبشرية والإعلامية، ناهيك عن خساراته الاستخباراتية والمعنوية المدوية.

وديبلوماسية للولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية وتواجها في الوطن العربي لتحقيق جملة من الأهداف يتصدرها "سحق المقاومة" والقضاء عليها عسكريا وسلطويا كما تعود "تتانياهو" على ترديده، بالإضافة إلى تحرير الأسرى وصولا إلى التهجير.

وقائع الميدان بـ"غزة" تؤكد بأن جميع أهداف الكيان الصهيوني لم تتحقق، بل هي مستحيلة التحقق. فالتهجير القسري، أو "الإنساني" مثلما يروج وزير الأمن القومي شديد التطرف "بن غفير"، سقط أمام الصمود الأسطوري لأهل "غزة" الذي تمسك بالأرض رغم كل الأحوال

كلام خفيف : الصهاينة وهرمون السعادة

بقلم عمر حفيظ

وحتى في نصوصكم لا حديث عن الأنفة (انظروا في أنوفكم في المرأة... وعودوا إلى أنوفكم في الأدب والفن العالميين).

4- عادوا سعداء منشرحين... فلم يكلفكم ذلك شيئا لأنكم في غير ما حاجة للاعتناء بهم صحيا ونفسائيا... ولكنه سيكلفكم كثيرا رمزيا وتاريخيا وعلى مستوى الرأي العام العالمي.

5- عادوا إليكم كذلك فقصوا على هرمون السعادة لديكم ولدى صهاينة العرب، فقد كنتم جميعا ومعا تنتظرون أن تنتشوا وتسعدوا بالتشهير بالمقاومة وستحدثون عن حق الأسير وأخلاق (الإرهابيين المهوسين بالجسد والجنس كأولئك الذين كنتم تجندونهم لحسابكم في تخريب البلدان العربية واغتيال الشخصيات السياسية والمناضلين الذي تعرفون أسماءهم وأماكن اغتيالهم) عادوا إليكم كذلك فأفسدوا عليكم معركة إعلامية كنتم تراهنون على نجاحها.

6- خستتم وخسى أعوانكم.

يتطور إلى صراعات سياسية حادة... وصراعاتهم حادة الآن وستزداد حدة.

كيف تريدون أن يعود إليكم أسراكم؟؟؟

عادوا مبتسمين... كذبوا ما ادعيتهم من اغتصاب لهم في الأنفاق... تهاوت خرافاتكم كلها.

كنتم تنتظرون أن يعودوا مشوهين... جسديا ونفسائيا؟؟؟

كذبتم أمالكم المقاومة... وحتى عندما تطاولتم وأردتم تحرير أسير بالقوة فشلتهم بأجهزكم جميعها... ونفق الأسير... ونفق معه آخرون.

كيف تريدون أن يعود إليكم أسراكم؟؟؟

1- بائسين يائسين غاضبين؟؟؟ عادوا ضاحكين فلماذا أنتم غاضبون؟

2- منكوحين؟؟؟ ليس من أخلاق المقاومين الشرفاء أن يذلوا أسراهم مثلما تفعلون أنتم مع الأطفال.

3- مقطوعي الأنوف؟؟؟ أنتم لا أنفة لكم قديما وحديثا

الصهاينة يكذبون باستمرار. هذا ثابت ولا شك فيه. سردية المظلومية بدأت تتآكل وتنهار بعد الوحشية والفظاعة والهولوكوست في غزة. صمود المقاومة أصابهم بالجنون فأصبحوا يهرولون في كل الاتجاهات بحثا عن قطرة ماء لوجوههم المعقرة بالخزي والجريمة والعار...

وآخر ما اهتموا إليه هو اتهام المقاومة بأنها قدّمت لأسراهم أفراسا مخدرة ليظهروا في الصورة التي ظهرها فيها مبتسمين...

ممتاز هم الآن يكذبون بعضهم بعضا ويطالبون بعضهم بعضا بإجراء فحوص على الأسرى وقيامتهم قائمة في الكنيست والمجتمع ووزارة الصحة والدولة بأسرها...

ممتاز وهذا في حد ذاته مظهر من مظاهر النصر وأمرة من أمارات الهزيمة. فتشتت الآراء حتى في مسألة بسيطة يمكن أن

النهوض النضالي للطبقة العاملة والشعوب واحتداد الصراع بين القوى الإمبريالية (*)

أكثر من 60 ماضلا، فضلا عن الدعم الوقح من الإمبريالية الأمريكية الشمالية والحكومات اليمينية في المنطقة. في معظم بلدان المنطقة، كانت هناك مظاهرات احتجاجية متعددة، برز فيها بوضوح دور الطبقة العاملة، لكنها شهدت أيضا مشاركة قطاعات كبيرة من الطبقات الشعبية.

على سبيل الاستنتاجات :

إن إعادة تنشيط نضال الطبقة العاملة على المستوى الدولي يكرس صحة التناقض الأساسي بين رأس المال والعمل، بين الطبقة العاملة والبرجوازية. تؤكد التجارب النضالية الأخيرة للطبقة العاملة أطروحات لينين حول واجب الثوريين في المشاركة والانخراط في النقابات الكبيرة أو المراكز النقابية والنهوض بوعي الجماهير العمالية العريضة.

لقد ثبت أيضا أن الطبقة العاملة لا تتصرف بمفردها في المعارك المتعددة، حيث يتم دمج شرائح كبيرة من الشغاليين الذين، هم ضحايا النظام الرأسمالي وسياسة البرجوازية الإمبريالية وحليفها الطبيعي، البرجوازية الكبيرة في البلدان التابعة.

في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، تلعب الشعوب الأصلية دورا مهما في تعزيز النضال الاجتماعي والسياسي. وقد لعب الشباب والنساء دورا استثنائيا، حيث انضموا وانخرطوا بإصرار في كل هذه النضالات.

ومع ذلك، فإن الأعمال النضالية المتعددة المنتشرة على نطاق دولي تكشف أيضا عن حدودها. وهذه الحدود تمنع إمكانية إحقاق هذه النضالات بشكل هادف وواضح في النضال من أجل التحول الثوري، وهزيمة الرأسمالية.

وتتجلى هذه الحدود، من جهة، في قصور آليات التنسيق والتوحيد في أهم لحظات النضال.

إن غياب مركز سياسي واضح يعبر عن هذه النضالات ويصورها هو أحد الحدود الأكثر وضوحا، التي تمنع استيعاب هذا التدفق في مشروع التغيير، في قناة ثورية.

وبطبيعة الحال، عندما نتحدث عن هذه القيود، سيكون من الخطأ تحميل الطبقة العاملة والجماهير الكادحة المسؤولية عنها. إذ يتعلق الأمر بمواجهة التحديات الجديدة والكبيرة التي تطرح نفسها على الثوريين، وعلى الأحزاب الماركسية اللينينية، من أجل تأهيل وتوسيع نشاطنا لنضع أنفسنا على مستوى التطور الحالي للصراع الطبقي، وتوجيه هذا التدفق للنضال الاجتماعي نحو المسار الثوري، نحو النضال من أجل السلطة السياسية، من أجل الثورة والاشتراكية.

(*) **تويه:** هذا النص هو مقتطف من مداخلة الحزب الشيوعي الماركسي اللينيني بالاكوادور في "السيمينار العالمي لقضايا الثورة في أمريكا اللاتينية" المنتظم يومي 1 و 2 سبتمبر 2023 في كيتو عاصمة الاكوادور.

أثرت وما زالت تؤثر على أوضاع الطبقات الفقيرة. ومع ارتفاع أسعار الطاقة، صار انخفاض القدرة الشرائية للأجور، وانعدام الأمن الوظيفي، وتفكيك الخدمات العامة، والإصلاحات الرجعية في مجال الضمان الاجتماعي، بعضا من عواقب تصرفات البرجوازية الإمبريالية، لتحميل تكاليف حربها على كاهل ظهور العمال والشعب.

الطبقة العاملة والشعب يردون على هجوم رأس المال

إن أهم النضالات التي شهدتها العالم في الآونة الأخيرة قادتها الطبقة العاملة والجماهير الكادحة العريضة. ففي جميع البلدان، بدأت المطالبات بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل في النمو: وأصبحت التعبئة والإضرابات والمظاهرات على نحو متزايد وسيلة لفرضها على أرباب العمل. ذلك هو الاتجاه العام للحركة في جميع البلدان، لكن بمستويات وإيقاعات مختلفة من بلد إلى آخر، مما يؤكد مجددا الدور المحوري للطبقة العاملة لحظة نهوضها، كما جاء في بيان الأحزاب الأوروبية للندوة، مشيرا إلى الحركات النضالية القوية التي تم تنفيذها في فرنسا تحت شعارات: "لا للتقاعد في سن 64"، "كفى، لن تمرروا هذه المرة"، "لا للاستغلال، لا للعمل حتى القبر". وقد تجندت منذ بداية هذا العام فئات وشرائح اجتماعية عديدة ضد الترفيع في سن التقاعد للعمال والموظفين. كما تشير كذلك إلى الإجراءات المتكررة المطروحة في ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والدنمارك والنرويج وتركيا وغيرها. من جهتها، وصفت إحدى وسائل الإعلام في إنجلترا، في الأول من فيفري الماضي، الوضع كما يلي :

"المدارس مغلقة، والقطارات مشلولة، والموظفون غائبون في عدة وزارات. تشهد المملكة المتحدة أطول يوم من الإضرابات منذ أحد عشر عامًا يوم الأربعاء، مع إضرابات في العديد من القطاعات، توحدتها المطالبة بتحسين الأجور في مواجهة التضخم الذي بلغ نسبة 10.5%.

تأثرت حوالي 20 ألف مدرسة في إنجلترا وويلز بالأيام السبعة الأولى من الإضراب الذي دعا إليه معلمو المدارس الابتدائية والثانوية في فيفري ومارس، مما زاد من الاحتجاجات التي بدأت قبل أشهر في العديد من القطاعات الأخرى".

وحتى في الولايات المتحدة، كان هناك عدد لا يحصى من الإضرابات العمالية إلى جانب إضرابات الكتاب وكتاب السيناريو والممثلين في صناعة السينما المربحة. وفي أمريكا اللاتينية، يتم تنفيذ إجراءات متعددة ومتكررة في جميع أنحاء المنطقة.

إن التمرد الشعبي في بيرو رداً على الانقلاب البرلماني الذي أطاح بيدرو كاستيلو من الحكومة ونصب دينا بولوارتي هو أمر جدير بالملاحظة من حيث اتساع نطاقه، والذي وصل إلى مستويات عالية من التجذر والمثابرة لمدة شهرين، والذي لم يقدروا على احضاره إلا بالقمع العنيف الذي كلف حياة

إن إطالة أمد الحرب في أوكرانيا، والتي تجاوزت الآن عاما ونصف، هو دليل رئيسي على تفاقم الصراعات بين القوى الإمبريالية. وتحتل روسيا والولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في هذا الحريق المكانية الأهم من حيث استشراق مستقبل كل منها، ومن حيث السيطرة الجيوستراتيجية الدولية. وهو ما يفسر حجم الاستثمار غير العادي للموارد الاقتصادية والعسكرية والبشرية، التي يعتبرونها غير كافية بعد، إذ هم يؤكدون على ضرورة زيادتها في كافة اللقاءات والمنديات التي يعقدها الجانبان.

لكن هذه الحرب ليست الوحيدة في العالم، وليست التعبير الوحيد عن الصراعات بين الإمبرياليات. فالحرب التجارية تشد وتهدأ كلما أصبح الوضع لصالح هذه القوة أو تلك، هذه الكتلة الاقتصادية أو العسكرية أو تلك، دون أن تختفي الصراعات والانتكاسات بين أعضاء الكتلة الواحدة، كما هو الحال بالنسبة للدول التي يتكون منها حلف الناتو. ويمتد هذا النزاع المحموم إلى أركان العالم الأربعة، ويتجلى في تأجيج الصراعات المحلية، وتشجيع ودعم الانقلابات الدموية، مثل ما حدث مؤخرا في النيجر واليابون، والتي تجعل من أفريقيا مسرحا لصراعات متنوعة ومتكررة.

"إننا نعيش في عالم محكوم بتقلبات المواجهة بين القوى الإمبريالية وكتلها الأحلاف الاقتصادية والعسكرية - كما أشارت الندوة الدولية للأحزاب والمنظمات الماركسية اللينينية CIPOML في بيان غرة مايو - إن الحرب الإمبريالية اليبينية الجارية في أوكرانيا هي تعبير عن ذلك، ولكنها ليست المظهر الوحيد. إذ تجري صراعات مسلحة محلية في بلدان أخرى، وتتعرض الحروب التجارية والأجهزة العسكرية والجيش، وتتدخل الصراعات من أجل السيطرة الاقتصادية والسياسية على الكوكب بأكمله. إن الصراعات بين القوى الإمبريالية، ولا سيما الصراع بين الولايات المتحدة والصين، تخفي في طياتها خطر اندلاع حريق عالمي".

إن تداعيات هذا التكثيف للصراعات بين القوى الإمبريالية متعددة. فعلى الصعيد الاقتصادي، فبالإضافة إلى عواقبها الخطيرة على الدول المنخرطة بشكل مباشر في الصراع الحربي، فإن تداعياتها واضحة على المستوى العالمي. إذ يؤثر التباطؤ الاقتصادي بشكل خطير على الصين، مع انعكاسات كبيرة على صادراتها ووارداتها، مما ينعكس على الاقتصاد الدولي. ويشكل تضافر الركود الاقتصادي مع ارتفاع معدلات التضخم مصدر تأثير ضار، وهو موجود بشكل رئيسي في الولايات المتحدة وأوروبا، ولكنه موجود أيضا في العديد من البلدان في أمريكا اللاتينية ومناطق أخرى من العالم.

ومع ذلك، فإن التأثير الرئيسي هو الذي يعاني منه العمال والشعوب، خاصة في بلدان كتلة الناتو الإمبريالية. إن الزيادة في ميزانيات الحرب و"المساعدات" لنظام زيلينسكي، والدعم العام للقطاع المالي لتجنب الإفلاس، من بين جوانب أخرى،